

حصيلة عشر سنوات من محاولة الإصلاح السياسي في البحرين

عبدالهادي خلف *

تطالع جهود الإصلاح السياسي في البحرين أغلب المصاعب المعروفة لدى مثيلاتها في بقية البلدان العربية، وتفتقد متطلبات أساسية لنجاح إصلاح دستوري ومؤسساتي جدي ومستدام. وتعاني البحرين من انعكاسات تاريخ طويل من الحكم التسلطي، بما في ذلك ضعف التنظيم السياسي، وضيق الحيز المتاح لممارسة مكونات المجتمع المدني أنشطتها، في مقابل قوة التعاضديات التقليدية وما يرتبط بها من فساد وزبانية. يزيد إنقسام السكان طائفيًا وقبليًا من ضعف المجتمع، ويحد من قدرته على مواجهة النظام السياسي القائم، وما يوفره له إقتصاد الريع من إمكانيات لإدارة التجاذبات السياسية والاجتماعية. ولهذا أثار إعلان الشيخ حمد، بعد تسلمه زمام الحكم في البحرين، عن نيته تدشين إصلاح سياسي وإقامة "مملكة دستورية حديثة" إهتمام متابعي جهود الإصلاح في المنطقة، لمعرفة أشكال تعاطيه مع هذه المعوقات. غير أن تجربة السنوات الماضية تشير إلى أن إعتراف النظام السياسي بحاجته للإصلاح لا تعني بالضرورة موافقته على توفير مستلزمات الإصلاح أو إستعداده لتحمل تبعاتها. فعلى الرغم من تعاون المعارضة البحرينية، وتشجيع ملحوظ من أطراف دولية وإقليمية فاعلة، لم يتخذ الملك البحريني القرارات الحاسمة التي يتطلبها تحويل النوايا إلى إستراتيجية إصلاح واضحة المعالم.

مقدمة

القرن الماضي. أي منذ أن طرحت المعارضة، ممثلة آنذاك ب"هيئة الإتحاد الوطني" في 1953، برنامجها السياسي لتجاوز تأثير الإنقسامات الطائفية والقبلية، وبناء وطن يتساوى فيه أهله، ودولة تضمن المساواة لمواطنيها. بل أن من يقرأ في الأشهر الأخيرة بيانات المعارضة وتصريحات بعض قادتها، ويتابع ما تصدره هيئات إقليمية ودولية معنية بحقوق الإنسان والإصلاح السياسي في المنطقة، قد لا يرى الكثير مما يستحق الإحتفال به.

بعد بضعة أشهر سيحتفل الملك البحريني بالعيد العاشر لتسلمه زمام الحكم. ولا شك أن الإحتفالات التي ستشهدها البحرين في آذار/ مارس القادم ستفوق كل ما سبقها من إحتفالات رسمية. من جهتها ستتخذ المعارضة من هذه الإحتفالات مناسبة لإبراز إستمرار إنقسام الجسد السياسي في البلاد. فعلى الرغم من الجهود الترويجية لمشروع الإصلاح السياسي، ما زالت رموز المعارضة والحكم تواجه ذات المشاكل التي واجهها من سبقهم منذ خمسينيات

* باحث من البحرين

من الملك الأردني الراحل حسين أهم بنود خطة إصلاح نظامه بما في ذلك ميثاق العمل الوطني.

و كما كان الحال في الأردن، تطلب تسويق ميثاق العمل الوطني في البحرين إجراءات غير إعتيادية في مقدمها إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، بعد خمس وعشرين عاماً من إستخدامهما في كبح المعارضة. وشملت الإجراءات التصالحية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وترافق ذلك مع تزايد الوعود التي شارك في إطلاقها كبار الرسميين حول السماح للمواطنين بحرية التعبير والموافقة على تشكيل جمعيات سياسية وتنشيط المجتمع المدني، علاوة على رصد الأموال لتخفيف عدد من المشاكل المعيشية فيما يتعلق بالبطالة والتعليم والسكن.

رفعت تلك الوعود والإجراءات الملموسة، وخاصة إعطاء المرأة حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب، توقعات القوى المعارضة بأن الإصلاحات الموعودة ستضع البلاد مرة أخرى، وسريعا على طريق بناء الدولة الدستورية. وفيما عدا أصوات قليلة معترضة لم يعتدّ أحدٌ بها، برز إجماع شعبي نتج عنه حصول ميثاق العمل الوطني في 14 شباط / فبراير 2001 على أصوات غالبية المشتركين في الإستفتاء عليه. وتصادت نبرة النقاول في خطاب النخب السياسية، المولية منها والمعارضة، دون اعتبار لكون المعينات البنيوية، ناهيك عن الإرادة السياسية، ستمنع وصول الإصلاح أبعد من حدود معينة.

شكل الإجماع على الثقة بنوايا الأمير، الذي كان يردد كلمات الشاعر التركي الشيعي ناظم حكمت "أحلى الأيام تلك التي لم نعشها بعد"، قاسما مشتركا بين الجميع. ولا يقلل من ذلك الإجماع إشارات خافتة حذرت من مخاطر الاندفاع غير المدروس وراء مشروع سياسي لا يعرف أبعاده إلا الأمير وحده. كما لم يقلل من ذلك الإجماع إشارات كانت تحذر من كون المشروع الإصلاحية هو مشروع تزييني مرتبط بحاجات الأمير الظرفية، ولشد أزره

تركز هذه الورقة على رصد حصيلة مساعي الشيخ حمد بن عيسى طوال أكثر من تسع سنوات مضت للقيام بدور المصلح السياسي والبانى لدولة حديثة. وتصل الى استنتاج أن تلك الحصيلة متواضعة لا تصل إلى مستوى الآمال التي عُقدت على وعوده التي أعلنها غداة تنصيبه أميراً ثم ملكاً. وتعرض الورقة عدداً من المعينات التي وقفت في وجه الإصلاح السياسي، في بيئة قبلية ومنقسمة طائفيًا وفي ظل إقتصاد ريعي. ويتعلق بعض تلك المعينات بشخصية الملك نفسه بينما يتعلق أغلبها بالبنية السياسية الإجتماعية التي حاول إصلاحها.

رسم عام لمسار السنوات التسع الماضية

في 6 آذار / مارس 1999 توفي الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وخلفه في الحكم ابنه البكر الشيخ حمد الذي كان حينها القائد العام لقوة دفاع البحرين. أعلن الأمير الجديد أنه سيسير على خطى أبيه وسيحافظ على قوة العلاقات العسكرية والسياسية مع الولايات المتحدة الأميركية. إلا أنه تحاشى إيضاح موقفه تجاه مطالب قوى المعارضة المتجمعة في ما عُرف بـ "لجنة العريضة الدستورية" التي دشنت إعلانها حملة إحتجاجات لم تتوقف بين الإعوام 1994 و2000 مطالبة بعودة الحكم الدستوري البرلماني. وأدت المواجهات بين المحتجين وأجهزة الأمن إلى مقتل أكثر من عشرين وإصابة مئات وإعتقال آلاف لم يقدم منهم على المحاكمة إلا عدد قليل.

بعد انقضاء فترة الحداد الرسمية، ألقى الأمير سلسلة خطابات معلناً إن البلاد ستدخل مرحلة تغيير نحو الأفضل، وأنه سيعطي الأولوية لجهود تحقيق الوحدة الوطنية والأمن الداخلي. ورغم أن خطاباته كررت كثيراً مما سمعه البحرينيون في الماضي إلا أن أحداً لم يكن يملك بديلاً عن تصديق الوعود الأميرية. وبالفعل خيب الأمير ظنون المشككين حين قام بعد أشهر من التردد بإعلان عزمه على تحويل البحرين إلى "مملكة دستورية على غرار الممالك الدستورية المتقدمة". وتبين فيما بعد أنه سيستعير

مشاريع القوانين وطرحها للتصويت. وهو يعطي للملك الكلمة الفصل في أي خلاف تشريعي. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب المرسوم الأميري الصادر في تموز/ يوليو 2002، لا يحق للبرلمان التداول في أي شأن أو إجراء اتخذته الحكومة قبل 14 كانون الأول/ ديسمبر 2002، تاريخ الجلسة الافتتاحية للبرلمان.

إعتبرت المعارضة الدستور الجديد "دستور منحة"، ورأت في إنفراد الملك بصياغته وإصداره إخلالاً بوعود التوافق التي إعتد عليها التصويت على ميثاق العمل الوطني. وتصدرت المعارضة أربع جمعيات سياسية أهمها "جمعية الوفاق الإسلامية" التي تمثل القوة الأكبر ضمن التيارات الشيعية. أما القوى اليسارية التي تستطيع المباشرة برصيدا الغني في قيادة العمل السري حتى منتصف الثمانينيات، فلم تكن قادرة بسبب ضعفها التنظيمي والإعلامي على القيام بدور مؤثر ومستقل. وإزدادت هامشية دور القوى اليسارية بسبب أنقسامها حول الموقف من الدستور الجديد. فقد قررت "جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي"، التي تضم الشيوعيين وأنصار جبهة التحرير الوطني سابقاً، قبول التعاطي مع الأمر الواقع. أما الجبهة الشعبية التي إنتظم أنصارها في "جمعية العمل الديمقراطي"، فأيدت قرار المقاطعة الذي إتخذته "جمعية الوفاق الإسلامية".

لم يبد الملك إهتماماً ملحوظاً بإعتراضات المعارضة ولا بما قامت به من أعمال إحتجاجية لم تصل إلى حد تهديد الأمن. وعليه أجريت في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2002 أول انتخابات برلمانية في البلاد منذ عام 1973. وساهمت دعوة الجمعيات السياسية الأربع المعارضة الى مقاطعة تلك الإنتخابات في أن تصبح نسبة المشاركة (4,53%) باهتة جداً إذا ما قورنت بنسبة المشاركة التي فاقت 98% المائة أثناء الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني قبل ثمانية عشر شهراً. وعلى أية حال، فلقد وضعت مقاطعة الإنتخابات نهاية

في مواجهة عمه رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان، رجل البلاد القوي طوال العقود الأربعة المنصرمة.

في الخامس عشر من شباط / فبراير 2002، أصدر الأمير دستوراً جديداً للبلاد وعدداً من المراسيم والقرارات. وبموجب الدستور الجديد، أعلن الأمير بلاده "مملكة حديثة وديمقراطية ودستورية" وتوَج نفسه ملكاً عليها. لقد إتخذ حمد بن عيسى تلك القرارات منفرداً وبدون مراعاة لأراء واعتراضات بعض من قابلهم من قادة الجمعيات السياسية وقوى المجتمع الأخرى. وكان من بين هؤلاء من أشار عليه إما بالتريث أو بالالتزام بما قطعه على نفسه من تعهدات أمام الناس عشية التصويت على الميثاق قبل عام. وفي المقابل لم يكن الملك في موقع يمكنه من تجاهل هينئين رئيسيين، هما العائلة الحاكمة وقوة الدفاع. فعشية إعلان الدستور الجديد نقل التلفزيون الرسمي مشاهد مطولة وصامتة من إجتماعين منفردين عقدهما الملك مع كبار رجال العائلة الخليفية ومع كبار ضباط قوة دفاع البحرين.

وحسب الدستور الجديد، فإن الملك هو "رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، وذاته مصونة لا تمس، وهو الحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية". وهو وحده المختص بتعيين رئيس الوزراء والسفراء والمحافظين والقضاة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المحكمة الدستورية وقادة القوات المسلحة والأمن والحرس الوطني. ويحق له وحده إعفاء هؤلاء من مناصبهم. وللملك حق اقتراح القوانين وتعديلها. وله أيضاً حق إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى دون الحاجة إلى موافقة البرلمان. وهو صاحب القول الفصل في أي خلاف ينشأ بين السلطات الثلاث. ويقسم الدستور الجديد البرلمان إلى مجلسين متساويي العدد والسلطات: مجلس نواب منتخب إنتخاباً مباشراً، ومجلس شورى يعين الملك أعضائه. ويضع الدستور الجديد قيوداً على سلطة البرلمان وصلاحياته. فمع أن للنواب حق إقتراح مشاريع القوانين، إلا إنه يخص الحكومة وحدها بحق صياغة

لم تشكل تلك البدايات المرتبكة لجهود الإصلاح السياسي في البحرين مفاجئة لمراقبي تطور الأوضاع فيها ولا لدارسي تاريخها الحديث. فلقد كان واضحاً لأغلب هؤلاء إنه، ولكي يتمكن الشيخ حمد من القيام بدور المصلح السياسي كان عليه القيام بأكثر مما فعل. ذلك لأن تحقيق المهام التي أعلن عن نيته تحقيقها كانت يتطلب التغلب على عوائق جديّة. إلا أنه لم ينجح في ذلك، لأنه لم يكن راغباً في أن يدفع ثمن الإصلاحات. وهو ثمنٌ يتطلب منه مواجهة مراكز القوى ضمن العائلة الحاكمة نفسها، أي نفس الأشخاص والتحالفات التي عاقت منذ عقود الإصلاح السياسي وبناء الدولة العصرية في البحرين.

ثمة عامل آخر أسهم في إخفاق جهود الإصلاح في البحرين، ألا وهو إقتناع الملك بأن أنجع أدوات الإصلاح هو قيامه بتوزيع المكرمات والهبات. وللإنصاف يمكن القول إن توزيع المكرمات كان في بداية عهده أسلوباً فعالاً وسريع المردود. فلقد تمكن الملك عبر توزيع المكرمات الشخصية والجماعية من تهدئة بعض إحتجاجات المعارضة وإستقطاب رموزها. ولعل في هذا ما شجعه على تجاهل إشارات التحذير من أنّ المكرمات والهبات لا تصلح بديلاً طويل الأمد لإستراتيجية إصلاح جديّة.

لا يمكن التقليل من تأثير أي من القرارات الإنفرادية التي إتخذها الشيخ حمد أو حكومته بعد استفتاء عام 2001 في تبديد روح التفاؤل وأنها حالة النشوة التي غمرت البلاد وقتها. إلا أن من المهم التوقف عند نقطتين. أولهما تلك القرارات التي تصفها أدبيات المعارضة بقرارات "التجنيس الجماعي"، والتي تم بموجبها منح الجنسية البحرينية للآلاف ممن تم اجتذابهم من اليمن وسوريا والباكستان في السنوات الأخيرة للعمل في القوات المسلحة وأجهزة الأمن والحرس الوطني. أما الثانية فتتمثل في المرسوم رقم 56 لعام 2002 الذي أعاد تفسير مرسوم سابق بالعمو العام ليشمل منسوبي وزارة الداخلية. فمن وجهة نظر المعارضة، مكن المرسوم عناصر الأجهزة الأمنية المتهمين بإنتهاك حقوق

للتوقعات المفرطة في التفاؤل بإمكان إنجاز العملية الإصلاحية بسرعة وبسلاسة.

في تشرين الاول/ أكتوبر 2006، جرت إنتخابات ثاني برلمان بحريني في ظل الدستور الجديد. وشاركت في تلك الإنتخابات جميع الجمعيات التي قاطعت إنتخابات عام 2002. ورغم ما تداولته بيانات المعارضة من إتهامات للسلطة بالتدخل في سير الإنتخابات ونتائجها، إلا إنها لم تهدد بالعودة إلى أسلوب المقاطعة. وعلى أية حال، جاءت نتائج الإنتخابات مرضية لكل من الحكومة وللتيارات الدينية على إختلافها. فلقد فازت جمعية الوفاق الإسلامية، الشيعية، بسبعة عشر نائباً من مجموع الأربعين نائباً منتخباً، بينما فشل جميع مرشحي حليفها اليسارية، "جمعية العمل الديمقراطي". وعلى الجانب الآخر، فازت الجمعيات الإسلامية السنوية القريبة من النظام بأغلب المقاعد البرلمانية المتبقية.

بعد فترة قصيرة إستمتعت فيها المعارضة الشيعية بنشوة إنجازها الإنتخابي، بدأت تكتشف مدى صرامة القيود التي تضعها اللائحة الداخلية للبرلمان، التي صاغتتها الحكومة، على قدرة النواب على ممارسة أدوارهم الرقابية والتشريعية. ومما يزيد من صعوبات تلك الممارسة ضعف الخبرة السياسية لأغلب النواب وإنقسامهم الطائفي. في مواجهة هذه الصعوبات، لجأ نواب الكتلة الشيعية إلى تكتيك الإنسحاب من الجلسات والتهديد بالجوء على الشارع. إلا إن مردود الإنسحابات كان عكسياً. فنظراً لتوفر النصاب حتى في غياب جميع نواب كتلة الوفاق، إحتفظت الحكومة بقدرتها على تمرير ما شاءت من قوانين. ولهذا وجد النواب الشيعة أنفسهم أمام خيار التحول من نواب معارضة إلى نواب خدمات، دون التخلي عن طقوس الإحتجاج بين جلسة وأخرى.

العوائق الذاتية: هبات ومكرمات لحل المشاكل

الناس، بل نجد أيضاً إنعكاساته في تفاصيل العالم الحقيقيّ المُعاش وفي ممارسات الحياة اليوميّة.

لقد كان واضحاً أن أحد أبرز المعوقات التي تواجه الإصلاح في البحرين هو عدم تحديد دور العائلة الحاكمة في المملكة الدستورية التي كان الأمير ينوئ إقامتها. فللعائلة الحاكمة امتيازات متوارثة تفوق ما تحلم به أكثر الفئات حظوة في المجتمع. وهنا لا أشير إلى المردود المالي لهذه الامتيازات فحسب، بل أيضاً إلى ما تؤسس له من مصادر قوة سياسية واقتصادية واجتماعية، وإلى ما توفره من حصانة قانونية وفوق قانونية. بل ثمة ما يشير إلى أن الامتيازات التي يتمتع بها أبناء وبنات العائلة الخليفية قد ازدادت في السنوات العشر الأخيرة. ويمكن ملاحظة أن أكثر من نصف أعضاء الحكومة الحالية هم من أبناء العائلة الحاكمة. ويشكل هذا أكبر نسبة تستحوذ العائلة عليها منذ بداية التنظيم الإداري في البحرين عام 1926. وفوق ذلك يتولى الخليفون ما يعرف بالحقائب الاستراتيجية في مجلس الوزراء.

تسهم سرديات الغزو لدى الطرفين في تفسير قدرة العائلة الخليفية على البقاء خارج المجتمع وفوقه، وفي قدرتها في نفس الوقت على أن تلعب دور الوسيط المهيمن بين مكوناته الأخرى. إلا إننا نحتاج للنظر فيما تأسس على ذلك الدور، وخاصة تمكين العائلة الحاكمة من إحكام سيطرتها على أجهزة الدولة وعلى الربيع النفطي وقنوات توزيعه. وبهذه السيطرة التي وضعت سلطات الحماية البريطانية في الثلاثينيات من القرن الماضي أطرها القانونية والمؤسسية، تمكنت العائلة الحاكمة من تطوير نظام معقد لتشطير المجتمع في شرائح عمودية تتنافس فيما بينها. وتتمثل في هذه الشرائح مختلف التعاضديات القبلية والإثنية والطائفية والمناطقية. ولقد أسهم إرتفاع الموارد المالية منذ الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي في تزايد إعتما وجهاء التعاضديات المتنافسة على العائلة الحاكمة، وفي إحتدام التدافع والتنازع بينهم في سعيهم للتقرب من العائلة الحاكمة وإستجلاب

الانسان من الإفلات من العقاب. وتترى المعارضة أن المرسوم قد حرم آلاف المعتقلين السياسيين ومئات المبعدين السياسيين وضحايا التعذيب من إمكانية ملاحقة المتسببين في انتهاك حقوقهم في المحاكم أو الحصول على التعويضات المناسبة.

إستمر الشيخ حمد في إعتبار الإصلاح مشروعاً شخصياً ومبادرة خاصة به وحده. فالمشروع، من وجهة نظره، هو مكرمه الكبرى. لذا إستمر في تحاشي إستشارة أي من المجموعات السياسيّة في أي من القضايا العالقة والمتأزمة في البلاد. فهو وحده من يمتلك الحق في تحديد أطر العملية السياسية، وتخطيط مسارها وسرعتها ومداهها. بل إن الملك ظل على إصراره على إنه وحده من يحدد من الفئات الإجتماعية أو الشبكات السياسية له الحق في المشاركة بإبداء الرأي في الشأن العام.

سطوة العوامل البنيوية المعرّقة

لا تنحصر اسباب إخفاق مشروع الإصلاح في البحرين في تلك العوامل المتعلقة بأخطاء أو سوء تقدير الأطراف المعنية، وفي مقدمهم الملك وقيادات المعارضة. بل هي تكمن أيضاً في البنية السياسية الإجتماعية التي أعاققت حتى تمتع البحرين بما تتمتع به بقية بلدان مجلس التعاون من إستقرار نسبي قائم على قدر من التوافق بين قوى المجتمع والعوائل الحاكمة فيها. ويبرز من ضمن محددات البنية السياسية الإجتماعية ما أسماه بـ"موروث الغزو". ويعود هذا الموروث إلى العام 1783، حين تمكن آل خليفة وحلفائهم القبليين في الجزيرة العربية من غزو البحرين وإخضاع سكانها، وكانوا من الشيعة، لحكمهم. وإلى اليوم تفاخر العائلة الحاكمة بذلك "الفتح" وتستند إليه لتأكيد شرعية حكمها. وبدا ذلك التفاخر واضحاً بشكل خاص في البيذخ الذي أحاط بالإحتفالات التي جرت في 1983 بمناسبة مرور المئوية الثانية على "فتح البحرين"، على نمط مناسبة مماثلة في التاريخ الأميركي. ولا ينحصر موروث الغزو في علامات رمزية معدودة، مثل الألقاب أو حتى المسلكيات وأساليب التعامل مع

ما يسمى في بعض أدبيات المعارضة بـ "خلفنة" الدولة، عن طريق تنصيب أفراد العائلة الخليفية على قمة أغلب المواقع الرئيسية في أجهزة الحكومة والمؤسسات العامة في البحرين.

ما أعتبره إخفاقاً قد يراه آخرون نجاحاً باهراً. وبهذا المعنى الأخير يمكن تفهم إهتمام العوائل الحاكمة في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي بمتابعة التجربة البحرينية. وبالمعنى نفسه يمكن تفهم إهتمام وزارة الخارجية الأميركية الملحوظ بالنموذج البحريني ومقدار المديح الذي يكيله الرئيس الأميركي بوش ومعاونيه للملك البحريني. فما إتخذه الشيخ حمد من إجراءات قد يكون نموذجاً يصلح لكي تبني عليه بقية الأنظمة في منطقة الخليج. فهو نموذج يستخدم الخطاب الإصلاحى بالقدر الذي يتيح للنظام أن يبدو إصلاحياً من الخارج، بينما يُبقي العائلة متمتعة بجميع امتيازاتها المتوارثة والمستحدثة، بما في ذلك تحكمها في الموارد الاقتصادية والمالية، وهيمنتها على المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية، وسيطرتها التامة على القوات المسلحة وأجهزة الأمن. إلا أن النموذج البحريني، رغم ما فيه من جاذبية، لم يثبت حتى الآن قدرته على ضمان الإستقرار في البلاد أو تقليص أسباب التجاذب السياسي فيها.

يستند القولُ بإخفاق الشيخ حمد بن عيسى في التحول إلى ملكٍ إصلاحى وباني دولة دستورية إلى إنه حين إختار الحل الأسهل لمعضلته، خلق معضلات جديدة عليه مواجهتها. أما النوع الأول من هذه المعضلات فهو أنيٌّ ومباشر ويرتبط بما إعتبرته المعارضة إخلال الملك بوعود توافقت معه عليها. ولهذا فإن المعارضة الشيعية، الممثلة في البرلمان، والتي قبلت المشاركة في العملية السياسية حسب الشروط التي فرضها الملك، نراها مضطرة أيضاً لإرضاء جمهورها وإثبات عدم إلتزامها بتلك الشروط. وتنعكس هذه الإزدواجية في ما يشهده البرلمان البحريني من مشادات دورية يتردد صداها في الإعلام وفي المدونات والمنديات الإلكترونية. كما تنعكس أيضاً في الإحتجاجات المتفرقة التي تشهدها

رضاهما. وبهذا صار التحكم في توزيع الرئع على التعاضديات المختلفة، مباشرة أو عن طريق وجهاء هذه التعاضديات، أداة فعالة من أدوات إدامة النظام السياسي القائم وضمان إستقراره.

تعقيد المعضلة عوض حلها

لفهم إخفاق الملك البحريني، سأستعيد إطروحة قديمة لصامويل هنتينغتون في معرض مناقشته لمشكلات الإصلاح في بيئة محافظة والمصاعب التي يواجهها كل حاكم مطلق حين يسعى إلى تحديث نظام حكمه. وتتخلص تلك الأطروحة، الدارجة بإسمها المجازي، "معضلة الملك"، في أسئلة من قبيل كيف يوازن الحاكم الذي ينوى الإصلاح بين أمرين متعارضين في جوهرهما. أي كيف يوازن بين مطالب معارضييه بضرورة الإصلاح والتحديث من جهة، وبين الضغوط التي يمارسها مؤيدوه وقواعده التقليدية لإبقاء الأمور على حالها.

حين أصدر الشيخ حمد دستور 2002 منفرداً، وأعلن نفسه ملكاً، كان يعلن في الوقت نفسه أنه إعتد حلاً غير مكلف لمعضلته الملكية. وهو الحل الذي تمثل ببساطة في الحفاظ على أولوية تماسك صفوف العائلة الحاكمة، حتى ولو إستدعى ذلك قبول إستمرار نفوذ القوى المتشددة في العائلة والتي ترفض التخلي عن إمتيازاتها وتعارض محاولات التصالح مع أطراف المعارضة.

يمكن تفهم تركيز الملك البحريني على البحث عن تلك الحلول التي لا تغضب الحرس القديم. فلقد لعبت التوازنات الداخلية بين مراكز القوى ضمن العائلة الخليفية نفسها في إقناعه بعدم محاولة المساس بمركز ذلك الحرس وإمتيازاته. وفوق ذلك، لم تشترط المعارضة عليه ذلك. أو بالأحرى لم تكن أيٌّ من قوى المعارضة قادرة على أن تشترط ذلك، ولا هي حاولت. ولهذا إستمر على نهجه بتكريس إمتيازات العائلة الحاكمة وتكثيرها. فخلال ما يقرب من عشر سنوات، رأيناها يدشن مسارات جديدة في

ويشير تتابع مظاهر التوتر السياسي في البحرين إلى بعض تبعات إرتفاع سقف توقعات الناس. فلم تعد مفردات التجاذب السياسي، سواء على مستوى التظاهرات الإحتجاجية أو ما تنتشره المواقع الإلكترونية ويتداوله الناس في الندوات العامة، تكتفي بالمطالب المعيشية أو بإطلاق سراح معتقلين أو بإعادة منفيين، كما كان الحال قبل عشر سنوات. بل صار الخطاب السياسي يربط الإحتجاج على الإمتيازات والتمييز بشعارات تداول السلطة وإقامة دولة تضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع. ويجد الشيخ حمد نفسه أمام مؤشرات عدة على أن توزيع المكرمات لم يعد كافياً لمعالجة تبعات الإخفاق في تحقيق الإصلاح. والخطر هو تحول الإحتقان السياسي وخيبة الأمل إلى أزمة سياسية وأمنية.

يوماً المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها، للمطالبة بحلول لمشاكل البطالة والسكن وغلاء المعيشة، أو للمطالبة بإطلاق سراح من تم إعتقالهم في إحتجاجات سابقة. حتى الآن نرى الملك مستمراً في إعماده على المكرمات لإحتواء تدمير قادة المعارضة وإحتجاجات جمهورها. إلا أنه من الواضح أنه لن يستطيع الإستمرار طويلاً في هذا النهج وعدم ملاحظة ما تشكله المكرمات من إستنزاف لموارده.

أما النوع الآخر من المعضلات التي خلقها الملك، فمرتبطة برفعه سقف توقعات الناس. فمن أجل تحشيد الدعم الشعبي حوله وحول مشروعه، إستخدم الشيخ حمد مفردات خطاب إصلاحي يدعو لبناء "مملكة دستورية في مستوى الممالك الدستورية في العالم المتقدم". من جهته ساهم الخطاب الإعلامي الذي راج بعد 11 ايلول / سبتمبر 2001، مبشراً بالديمقراطية وبمعالجة معيقات "العجز الديمقراطي"، في المحافظة على إرتفاع سقف ما يتوقعه الناس من مشروع للإصلاح السياسي.